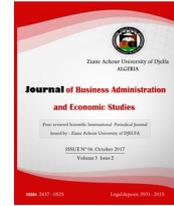




## مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية



[www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/313/](http://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/313/)

موقع المجلة:

دور السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة 2000-2018

The role of financial policy in achieving economic stability in Algeria is a econometric study during the period 2000-2018

عبد الحميد أعرم<sup>1</sup>، amor abdelhamid، abdelhamid.amor@mail.univ-djelfa.dz

عطا الله بن مسعود<sup>2</sup>، Atallah benmessaoud، At.benmessaoud@mail.univ-djelfa.dz

<sup>1</sup> مخبر الطرق الكمية في العلوم الاقتصادية وعلوم ادارة الأعمال وتطبيقاتها من أجل التنمية المستدامة، جامعة زيان عاشور بالجلفة (الجزائر).

<sup>2</sup> مخبر الطرق الكمية في العلوم الاقتصادية وعلوم ادارة الأعمال وتطبيقاتها من أجل التنمية المستدامة، جامعة زيان عاشور بالجلفة (الجزائر).

تاريخ النشر: 2020/12/31

تاريخ القبول: 2020/12/30

تاريخ الإرسال: 2020/09/02

### الكلمات المفتاحية

### ملخص

الاستقرار الاقتصادي؛  
النفقات العامة؛ الإيرادات  
العامة؛ نموذج شعاع  
الانحدار الذاتي.

تهدف الدراسة إلى قياس أثر أدوات السياسة المالية على تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2018، وذلك من خلال استخدام أدوات الاقتصاد القياسي الممثلة في اختبار ديكي فولر واختبار السببية ونموذج شعاع الانحدار الذاتي VAR، وخلصت الدراسة إلى أن المتغيرات مستقرة في الدرجة الأولى ووجود علاقة سببية في اتجاهين بين الناتج الداخلي الخام والنفقات العامة وعلاقة سببية أحادية الاتجاه بين الإيرادات العامة والناتج الداخلي الخام ووجود أثر ايجابي للنفقات والإيرادات العامة على النمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة.

تصنيف JEL: F43؛ H50؛ H71؛ C22

### Abstract

The study aims to measure the impact of financial policy tools on achieving economic stability in Algeria during the period 2000-2018, through the use of econometric tools represented in the Dickie Fuller test and the causality and Vector Autoregressive Model VAR, and the study concluded that the variables are stable in the first degree and the presence A causal relationship in two directions between the gross domestic product and public expenditures, and a unidirectional causal relationship between public revenues and gross domestic product and the presence of a positive effect of public expenditures and revenues on economic growth during the study period.

### Keywords

Economic stability ;  
public expenditures ;  
public revenues ;  
Vector Autoregressiv e Model;

JEL Classification Codes : F43 ; H50 ; H71 ; C22

\* البريد الإلكتروني للباحث المرسل: [abdelhamid.amor@mail.univ-djelfa.dz](mailto:abdelhamid.amor@mail.univ-djelfa.dz)

## 1. مقدمة:

تحتل السياسة المالية مكانة هامة بين السياسات الاقتصادية، وذلك بفضل أدواتها المتعددة التي تعد من أهم أدوات الإدارة الاقتصادية في تحقيق التنمية الاقتصادية والقضاء على المشاكل التي تعوق الاستقرار الاقتصادي، فبالإضافة إلى الآثار التوزيعية والتخصيفية لأدوات السياسة المالية توجد آثار استقرارية تتمثل في دور الإنفاق الحكومي والضرائب في التأثير على الطلب الكلي ومن ثم على المتغيرات الاقتصادية الكلية.

إذا كانت قضايا السياسة المالية تطرح نفسها وبشدة منذ بداية الثلاثينات من القرن الماضي في الدول النامية تعتبر أكثر تعقيدا، فالموارد محدودة والضغط الإنفاقي متزايدة لتقديم الخدمات، والجزائر إحدى الدول النامية الذي يأخذ فيها تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية مأخذه العميق من التعقد، وينعكس ذلك في سياستها اقتطاعا وإنفاقا، فمن الملاحظ إن تزايد حجم النفقات العامة الجزائرية هو ظاهرة مستمرة بسبب زيايد دور الدولة في الحياة الاقتصادية، وهذا بالإضافة إلى انخفاض قيمة الدينار الجزائري ونقص الموارد وزيادة عدد السكان.

و الجزائر مثل بقية الدول النامية قامت بالتوسع في استخدام أدوات السياسة المالية في إطار ما تسمح به التشريعات المختلفة لوزارة المالية بسياساتها الإنفاقية والإيرادية بهدف تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية للبلاد، ومن هذا تظهر دراسة أهمية السياسة المالية المطبقة في الجزائر ومدى مساهمتها في النمو الاقتصادي خلال الفترة محل الدراسة 2000 - 2018 وذلك للمساهمة في بناء سيناريوهات السياسة المالية الناجحة في المستقبل.

## الإشكالية :

تلعب السياسة المالية دورا أساسيا في التأثير على أداء النمو الاقتصادي للبلد في الأجل الطويل، فالنفقات العامة والإيرادات وغيرها من أدوات السياسة المالية قد تؤثر إيجابيا أو سلبيا على النمو الاقتصادي، من هنا يمكن صياغة إشكالية الدراسة على النحو التالي:

ما مدى تأثير أدوات السياسة المالية على تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الجزائر؟

## الفرضيات

للإجابة عن الإشكالية المطروحة يمكن طرح الفرضيات التالية:

- تساهم النفقات العامة في تعزيز النمو الاقتصادي في الجزائر.
- تؤثر الإيرادات العامة بشكل إيجابي على الناتج الداخلي الخام.
- وجود علاقة سببية بين الناتج الداخلي الخام وأدوات السياسة المالية في الجزائر محل الدراسة .

## أهمية الدراسة

تظهر أهمية هذه الدراسة من خلال الدور الذي أصبحت تلعبه السياسة المالية في التأثير على النمو الاقتصادي خاصة مع التطورات التي شهدتها نظريات النمو.

وماي كسب هذه الدراسة أهمية خاصة في الجزائر إنها جاءت لتقييم مدى فعالية السياسة المالية المنتهجة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي .

## هدف الدراسة :

نظرا لأهمية موضوع فعالية السياسة المالية في تحفيز النمو الاقتصادي، جاءت هذه الدراسة من أجل المساهمة في البحث العلمي بشأن هذه المسألة من خلال تحليل العلاقة بين مختلف متغيرات السياسة المالية والناتج الداخلي الخام في الجزائر.

## منهجية الدراسة :

اعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي وذلك لاستعراض ووصف أدوات السياسة المالية والاستقرار الاقتصادي. كما سيتم الاستعانة بالأساليب الكمية من خلال دراسة قياسية لأثار متغيرات السياسة المالية على الناتج الداخلي الخام في الجزائر مع استعمال برنامج Eviews9 كأداة للدراسة القياسية .

## II. الإطار النظري والدراسات السابقة :

### 1. أدوات السياسة المالية :

تعتمد السياسة المالية على مجموعة من الأدوات يمكن أن نلخصها فيما يلي:

1. **النفقات العامة:** يمكن تعريف الإنفاق العام على أنه: مجموع المصروفات التي تقوم الدولة بإنفاقها خلال فترة زمنية معينة بهدف إشباع حاجات عامة معينة للمجتمع الذي تنظمه هذه الدولة فالنفقات العامة عبارة عن المبالغ النقدية التي تنفق من طرف الأشخاص العامة بغرض تحقيق منفعة عامة (عبد المطلب، 2000، ص54).

\* كما يمكن تعريفها بأنها استخدام مبلغ نقدي من قبل هيئة عامة بهدف إشباع حاجة عامة (محززي، 2008، ص55)؛

\* النفقة العامة هي كم قابل للتقويم النقدي يأمر بإنفاقه شخص من أشخاص القانون العام لإشباع الحاجات العامة (درار ، 2000، ص378)؛

\* النفقة العامة تعتبر بمثابة مبلغ نقدي يقوم بإنفاقه شخص عام بقصد تحقيق نفع عام جماعي (حشيش، 2006، ص63)؛

\* النفقة العامة هي مبلغ نقدي يخرج من الذمة المالية لشخص معنوي عام بقصد إشباع حاجة عامة (حسين، 2001، ص11).

و تنقسم النفقات العامة حسب عدة معايير، حيث أن كل تقسيم يسند إلى معيار معين.

- وفقا لمعيار استخدام القوة الشرائية تنقسم النفقات العامة إلى نفقات حقيقية ونفقات تحويلية، فالنفقات الحقيقية هي النفقات التي تستعمل مباشرة من طرف الدولة وهيئاتها في شراء السلع والخدمات، فهي تتم في مقابل خدمة، مثل الخدمات الصحية، أما النفقات التحويلية فهي التي تستعمل مباشرة من طرف الأفراد والمؤسسات الخاصة من خلال التحويلات التي تقدمها لهم الدول ومثال على ذلك: النفقات التحويلية الاجتماعية (تأمينات البطالة، الشيخوخة، ...)، النفقات التحويلية الاقتصادية (إعانات الإستغلال، إعانات التجارة الخارجية، ...)

- ومن حيث إمكان تغطيتها بموارد عادية أو بمواد غير عادية (القروض العامة، الإصدار الجديد) تنقسم النفقات العامة إلى نفقات عادية وإلى نفقات غير عادية؛

- ووفقا لمعيار طبيعة العملية التي يتم بشأنها الإنفاق العام، والذي يقصد به تقسيم الإنفاق العام تبعا للوظائف التي تؤديها الدولة والغرض منه هو إظهار مقدار نشاط الحكومة في أوجه إنفاقها المختلفة، تنقسم النفقات إلى نفقات الوظيفة الإدارية للدولة (الخاصة بتسيير المرافق العامة)، ونفقات الوظيفة الاجتماعية ( تتعلق بالأغراض الاجتماعية من أجل تحقيق التضامن الاجتماعي )، ونفقات الوظيفة الاقتصادية (الخاصة بالنفقات الاستثمارية).

## ب. الإيرادات العامة

تمثل الإيرادات العامة مجموعة الأموال التي تحصل عليها الحكومة سواء بصفتها السيادية أو من أنشطتها وأملكها الذاتية أو من مصادر خارجة عن ذلك سواء قروض داخلية أو خارجية، أو مصادر تضخمية لتغطية الإنفاق العام خلال فترة زمنية، وذلك للوصول الى تحقيق عدد من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والمالية (عبد المطلب، 2000، ص63).

كما أنها تعرف بـ: مجموع الدخول التي تحصل عليها الدولة من المصادر المختلفة من أجل تغطية نفقاتها العامة وتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي (محرزي، 2008، ص139).

و تجد الإيرادات العامة مصدرها كقاعدة في الدخل الوطني الذي يمثل القوة الشرائية الموجودة في المجتمع في فترة زمنية معينة، ويأخذ الصور التالية:

\* تحصل الدولة على جزء من هذا الدخل في صورة رسوم مقابل خدمات تؤديها للأفراد

\* تحصل على جزء من آخر من هذا الدخل بمالها من سلطة إجبار الأفراد على التنازل عن جزء من دخولهم في صورة ضرائب.

\* كما تحصل على جزء آخر من هذا الدخل عن طريق التوجه الى الأفراد طالبة التنازل عن جزء من مدخراتهم تنازلاً مؤقتاً لمدة معينة في مقابل دفعها لهم فائدة أي عن طريق القرض العام.

\* كما تحصل على جزء آخر من هذا الدخل نتيجة لتملكها جزءاً من وسائل الإنتاج المتاحة للمجتمع وقيامها بالنشاط الإنتاجي ويأخذ هذا الجزء صورة الدخل عن أملاك الدولة .

و إذا لم تكف الإيرادات العامة التي تحصل عليها الدولة في الصور السابقة والتي تجد مصدرها الأساسي في الدخل الوطني فقد تلجأ الدولة إلى خلق قوة شرائية عن طريق الإصدار النقدي الجديد (التمويل التضخمي)، أو الحصول على قوة شرائية تنقل إليها من الخارج عن طريق الاقتراض من الخارج.

## ج. العجز الموازي

تواجه معظم دول العالم المتقدمة منها والنامية مشكل تزايد العجز في الموازنة العامة، و قد أصبح مقبولاً ومسلماً به بعد أزمة الكساد العالمي بفعل اعتناق أفكار جون ماينارد كينز التي تؤمن بوجود عجز في الموازنة العامة. ويعبر العجز الموازي عن تلك الوضعية التي تكون فيها النفقات العامة أكبر من الإيرادات العامة (أريا الله، 2011، ص7).

بما أن الاعتماد على المالية العامة في البلاد الصناعية المتقدمة قد استهدف علاج مشكلات الدورة الاقتصادية (مشكلات الكساد والرخاء الدوريين) فقد كانت في الدول النامية ذات طابع مختلف، لأنها استهدفت الارتقاء بمستوى معيشة الناس وتحقيق مهمة التنمية الاقتصادية وقد قام هذا الاعتماد على دعامتين أساسيتين هما: نمو الإنفاق العام من جهة ونمو الإيرادات العامة من جهة أخرى (الغزالي، 2007، ص7).

يرجع العجز الموازي إلى سببين رئيسيين هما:

- زيادة النفقات : إن المتتبع بطرق الإنفاق الحكومي يجد أن زيادة النفقات ترجع لأحد الأسباب التالية:

\* الزيادة الطبيعية في عدد السكان: وما يترتب على ذلك من مسؤوليات على الدولة اتجاه المجتمع من توفير الحاجات الأساسية للمواطنين وإقامة المشاريع والمرافق العامة من طرق ومدارس ومستشفيات وكفالة الصحة والتعليم وما يتطلبه ذلك من زيادة في الإنفاق من سنة إلى أخرى.

\* زيادة نفقات الخدمة المدنية وخصوصاً بند الرواتب والأجور؛

\* زيادة الأعباء الدفاعية والأمنية بسبب الحروب والتهديدات الخارجية وما يصاحب ذلك من الارتفاع المتواصل بتكاليف التسليح ويتعدى... ذلك حتى بعد الحروب حيث تزداد النفقات بسبب إعادة التعمير بعد الحرب؛

\* تزايد أعباء الدين الداخلي والخارجي المستخدم لتمويل العجز في الموازنة فان كثرة الاقتراض وتراكم الديون العام غير محتملة؛

\* الظروف الطارئة كالكوارث الطبيعية من فيضانات وزلازل وغير ذلك مما يتطلب زيادة في النفقات لإعانة المتضررين والمحتاجين؛

\* تدهور قيمة النقد: مما يؤدي إلى انخفاض في القدرة الشرائية للنقود وارتفاع المستوى العام للأسعار يزيد من كمية الأموال المنفقة من طرف الدولة لقاء شرائها للسلع والخدمات الموجهة لإشباع الحاجات العامة. مما يسمح بزيادة النفقات الاسمية دون أن يقابل ذلك زيادة فعلية في الخدمات التي تقدم للأفراد.

\* تغيير أساليب إعداد الموازنة: يعرف الفن المالي تغيرات مستمرة يكون لها انعكاس على الحجم الاسمي للنفقات، فلقد كانت الموازنات في السابق يتم إعداد الحسابات العمدة يخضع لمبدأ الميزانية الصافية، حيث لا يسجل في الميزانية إلا الرصيد الصافي للإنفاق العام أي يتم إجراء مقاصة بين أيردائها ونفقاتها، أما اليوم فتعتمد الميزانية على أساساً مبدأ الشمول فكل النفقات تظهر في الميزانية العمومية.

قلة الإيرادات: والسبب الثاني من أسباب العجز في الموازنة هو قلة الإيرادات وانخفاضها، وقد يحصل ذلك: نتيجة حالة غير متوقعة ومن هذه الحالات التي ينجم عنها قلة الإيرادات كما يلي:

\* عدم كفاءة وفعالية الجهات المسؤولة عن جمع وتحصيل المال العام؛

\* انخفاض مستويات الدخل وضعف النمو الاقتصادي وخاصة عند حدوث الحروب والكوارث الطبيعية التي تؤثر على الاقتصاد سلبيًا بسبب تخريب وسائل الإنتاج وتعطلها؛

\* الضغط في العبء الضريبي وفرض الضرائب غير العادلة تحدث نزعة عند كثير من الممولين للتهرب من دفع الضرائب؛

\* لتراجع في النشاط الاقتصادي والتنمية بسبب فرض نسبة ضريبية عالية تثقل كاهل المستثمرين وتقضي على حوافز الإنتاج والتنمية والاستثمار، وتجعلهم يفقدون الأمل في تحقيق الربح؛

\* ارتفاع التهرب الضريبي بسبب اتساع حجم الاقتصاد الموازي، وكذا نقص التأهيل بالنسبة إلى الإدارة الضريبية (قدي، 2005، ص 205-206).

## 2. دور السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي

تلعب السياسة المالية دورا هاما في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وخاصة وقت الكساد أو وقت الرواج نظرا لتأثيرها في كل من مستوى التشغيل ومستوى الدخل وبالنظر إلى أسباب ومصادر الاختلالات والتقلبات الاقتصادية التي تعصف بالاستقرار الاقتصادي في المجتمع يمكن إرجاعها إلى نوعين من الأسباب (Johnson, P24)، مع تجاهل أسباب أخرى تتعلق باقتصاديات الدول المختلفة؛

- ظهور زيادة أو عجز في الطلب الكلي في الاقتصاد الوطني؛  
- وجود قوى احتكارية تخرج من قواعد المنافسة وتتمتع بدرجة كبيرة من تحديد كل من الأسعار والأجور في المجتمع مع انخفاض درجة مرونة بعض عوامل الإنتاج.

### أ. ظهور عجز أو فائض في الطلب الكلي

#### - عجز في الطلب الكلي أي السياسة المالية والمتمثلة بالتمويل بالعجز (البطالة):

تتلخص المشكلة في هذه الحالة في أن الطلب الكلي لا يتناسب مع حجم العرض من السلع والخدمات، وذلك لأن الطلب الكلي يتوازن مع العرض الكلي عند مستوى أقل من التشغيل الكامل أي أن هناك عجز في الطلب الكلي، ويترتب على ذلك أن الادخار المخطط لدى التشغيل الكامل يزيد على الاستثمار مضاف إليه عجز الموازنة العامة، فهنا يكون لزاما على الدولة أن تتدخل لمنع استفحال المشاكل الاقتصادية وبالتالي زعزعة الاستقرار الاقتصادي باستخدام السياسة المالية، أما كيف يتأتى للسياسة المالية علاج هذه المشكلة فيتم ذلك عن طريق رفع مستوى الطلب الكلي إلى المستوى الذي يحقق التشغيل الكامل ويحقق بالتالي الخروج من أزمة الكساد وما ترتب عليها من بطالة، ويتم ذلك باستخدام السياسة بشقيها الضريبي والإنفاقي، إما كلا على حده أو مزج الاثنين معا بنسب مختلفة، تبعا لحجم المشكلة موضوع المعالجة. فتستطيع الدول من خلال السياسة الإنفاقية (التوسع في النفقات العامة) أن ترفع من مستوى الطلب من خلال إقامة المشروعات العامة الاستثمارية وخلق الطرق والمدارس والمستشفيات... الخ، أو من خلال توسيع الحكومة في منح مختلف الإعانات الاجتماعية مثل إعانة البطالة والشيخوخة، ونتيجة ذلك تزداد الدخول الشخصية والإنفاق الشخصي ليس فقط بمقدار الإنفاق العام بل بصورة مضاعفة بفعل مضاعفة الاستثمار، أي أن هذا النوع من الدعم يزيد من مقدرة الأفراد على الإنفاق مما يحفز على الاستثمار ويزيد العمالة (وجدي، 1988، ص 224). كما تستخدم الإيرادات العامة (تخفيض الإيرادات الضريبية) في مواجهة الكساد من خلال الأثر التعويضي للضرائب، حيث يمكن أن يسهم تخفيض الضرائب في زيادة الاستهلاك وزيادة الاستثمار، ويمكن زيادة الاستهلاك لهذه الفئات المنخفضة الدخل نظرا لارتفاع الميل الحدي للاستهلاك لهذه الفئات، مما يعني أن زيادة دخول هذه الفئات يوجه للاستهلاك، ومن الممكن دخول الأفراد في هذه الفئات عن طريق تخفيض التصاعد بالنسبة للضريبة المطبقة على الشرائح الأولى من الدخل (معتوق وعبدالله، 2000، ص 335) وفيما يتعلق بالاستثمار فالسياسة المالية يمكن أن تعمل على الزيادة من خلال الضرائب على الأرباح مما يشجع المنتجين على الاستثمار، وبالتالي لا بد أن نذكر في الأخير أن سياسة زيادة حجم الأنفاق أكثر فعالية من تخفيض الضرائب (الحاج، 2008، ص 205)، ومضاعفة الاستثمار في حالة زيادة الإنفاق يزيد من الحجم المضاعف في حالة تخفيض الضرائب.

#### - زيادة مستوى الطلب الكلي (التضخم) أي السياسة المالية المتمثلة بالتمويل بالفائض:

في هذه الحالة تنحصر مشكلة الاستقرار الاقتصادي في أن الطلب الكلي أكبر من العرض الكلي (Johnson, P241)، أي أن هناك فائضا في الطلب النقدي، حيث أن الاستثمار أكبر من الادخار مضافا إليه عجز

الموازنة العامة، ففي هذه الحالة وفي ظل ظروف ضعف مرونة الجهاز الإنتاجي فإنه يقود إلى التضخم وارتفاع الأسعار، وبالتالي فإنه على السياسة المالية أن تخفض أو تعيد مستوى الطلب الكلي وتسحب الطلب النقدي الزائد، أي امتصاص القوة الشرائية الزائدة عن طريق إحداث فائض في الميزانية برفع معدلات الضرائب القائمة أو زيادة حصيلتها الضرائب باستحداث ضرائب جديدة على أنواع أخرى من السلع كما أن السياسة الإنفاقية تعمل على ترشيد الطلب الاستهلاكي من خلال خفض بنود الإنفاق العام، وعلى ذلك تتكون السياسة المالية المستخدمة للحد من التضخم من جانبين: الجانب الأول هو زيادة الضرائب والجانب الثاني هو تخفيض النفقات العامة.

\* **زيادة الضرائب:** هنا نفرق بين الضرائب المباشرة وغير المباشرة، فيترتب على زيادة الضرائب المباشرة على الدخل وخاصة على التصاعدية منها امتصاص جانب من القوة الشرائية لدى الأفراد بقدر ما يتناسب مع حجم الدخل، أي انقطاع جزء من دخول الأفراد الذي كان سينفذ على السلع والخدمات المختلفة ومنه تخفيض الطلب الكلي، ويمكن أن تساهم الضرائب الغير مباشرة في الحد من الاستهلاك، حيث أن زيادة هذا النوع من الضرائب يترتب عليه انخفاض الطلب الكلي، غير أن أثر الضرائب غير المباشرة في تخفيض الطلب الكلي يتوقف على أنواع السلع التي تعرض عليها هذه الضرائب، أي زيادة في الضرائب الغير مباشرة تقتصر على السلع التي تؤدي ارتفاع أسعارها إلى انخفاض الطلب عليها، الأمر الذي يتوقف على مرونة الطلب على مختلف السلع، فمثلا إذا زادت الضرائب على السلع الكمالية فإنها تؤدي إلى تخفيض الطلب عليها ويتوقف مقدار الانخفاض في الطلب السعرية لهذه السلع .

\* **تخفيض النفقات العامة:** إن عملية تخفيض النفقات العامة تساهم في الحد من التضخم لكون زيادة النفقات على الإيرادات العامة من أسباب وجود التضخم، غير أن تخفيض بعض بنود النفقات العامة تساهم في الحد من التضخم لكون زيادة النفقات عن الإيرادات العامة من أسباب وجود التضخم، غير أن تخفيض بعض بنود النفقات العامة يكون صعب المنال مثل الخدمات الصحية والتعليم والأجور... الخ وهذا لا يمنع تخفيض بعض النفقات العامة مثل بعض أنواع الاستهلاك الحكومي أو تأجيل تنفيذ بعض الاستثمارات لفترة زمنية قصيرة.

و نظرا لصعوبة تخفيض النفقات العامة من الناحية الواقعية فإن أثرها في الحد من التضخم محدود، ومن ثم فإن السياسة المالية التي تهدف إلى تخفيض الطلب الكلي أي الحد من التضخم محدود، ومن ثم فإن السياسة المالية التي تهدف إلى تخفيض الطلب الكلي، أي الحد من التضخم يجب أن تركز على زيادة الضرائب وخاصة الضرائب المباشرة (معتوق وعبدالله، 2000، ص 342).

#### ب. وجود قوة احتكارية تخرج من قواعد المنافسة

تتمتع القوة الاحتكارية بدرجة كبيرة من تحديد الأسعار، إذ تمارس نقابات العمال وخاصة في الدول المتقدمة ضغوطا كبيرة من رفع الأجور النقدية للعمال وكثيرا ما تنجح في ذلك، الأمر الذي يدفع أصحاب الأعمال إلى رفع أسعار السلع والخدمات بنسبة معينة دون حدوث زيادة منتظرة، وتؤدي هذه الزيادة إلى التضخم الناتج عن دفع التكاليف.

و في هذه الحالة تظهر فيها البطالة جنبا إلى جنب مع التضخم، وقد أطلق عليها في الأدب الاقتصادي شبكة الكساد التضخمي، وقد ظهرت هذه المشكلة في الدول المتقدمة في أواخر الستينات بسبب نفوذ نقابات العمال ورجال الأعمال أين أخذت الأجور اتجاهاها التوسعي، أما في الدول النامية فيكون تأثير نقابات العمال ضعيفا، كما أن سياسة الأجور تتبع سياسات الدولة في الغالب، غير أن هذه الدول تتبنى برامج تنموية طويلة الأجل، فتواجه بعض الاختناقات كأن تحصل على عوامل الإنتاج النادرة كالعامل الماهرة والفنية أو وجود نقص في المواد الأولية وقطع الغيار أو عدم توافر شبكة الطرق والمواصلات... الخ، مما يؤدي إلى عرقلة الإنتاج وانخفاض إنتاجية الاستثمارات في الوقت الذي يزيد فيه الطلب لعوامل متعددة، كزيادة عدد السكان أو زيادة الإنفاق العمومي أو غيرها، وفي ظل هذه الظروف فإن استخدام

السياسة المالية للتحكم في ظروف الطلب لا يمكن أن يحقق العمالة الكاملة واستقرار الأسعار، وعليه فإن السياسة المالية التي ينبغي استخدامها في ظروف الدول النامية تتمثل في الآتي:

- استخدام برامج الإنفاق العام في توفير فرص التعليم والتدريب الفني لجانب من قوة العمل التي تفتقد إلى التدريب اللازم إلى الوظائف الجديدة، ومن شأن هذه السياسة تخفيض معدل البطالة، بالإضافة إلى محاولة التوسع في بعض المشروعات ذات النفع مثل السكن والصحة وغيرها والتي تؤدي إلى زيادة مرونة الإنتاج وعرض الإنتاج الكلي واختفاء كثير من نقاط الاحتناق.

- تبني الدولة من خلال السياسة المالية ربط بين الزيادة في الأجور بالزيادة في الإنتاجية ومن شأن هذه الزيادة تخفيض معدل التضخم.

اعتماد سياسة ضريبية تشجع على الادخار والاستثمار من خلال المنح الاستثمارية والاعفاءات الضريبية والتشجيع بصفة أساسية على التنمية.

### 3. الدراسات السابقة

قام العديد من الباحثين بدراسة العلاقة بين مختلف أدوات السياسة المالية والنمو الاقتصادي، ونذكر بعض الدراسات التي أجريت على سبيل المثال لا للحصر :

أ.دراسة دحماني محمد ادرويش، ناصور عبد القادر (2012) (دحماني & ناصور، 2012):

قاما الباحثين بفحص قانون Wanger حول العلاقة بين الإنفاق العام والنتائج المحلي الإجمالي، وأظهرت هذه الدراسة أن النتائج المحلي الإجمالي له تأثير إيجابي ومعنوي على حجم الإنفاق العام.

ب.دراسة طاوسي قندوسي (2014) (قندوسي، 2014):

تهدف هاته الدراسة إلى قياس أثر النفقات العامة على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1970-2012 من خلال إجراء دراسة تحليلية قياسية، وخلصت الدراسة أن النفقات العامة تساهم في تحفيز النمو الاقتصادي .

ت.دراسة موراد تهتان، سمية بن يحي (2016) (تهتان وبن يحي، 2016):

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة أثر صدمات السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1970-2013، باستخدام منهجية التكامل المشترك ودوال الاستجابة المبنية على نماذج أشعة الانحدار الذاتي VAR، خلصت هذه الدراسة إلى الإنفاق العمومي لم يكن له أي أثر في تحسين معدلات النمو.

ث.دراسة Khalil Ahmad و Sajida Wajid (2013) (Ahmad & Wajid, 2013):

قاما بتحليل العلاقة بين السياسة المالية والنمو الاقتصادي في باكستان خلال الفترة 1979-2009 من خلال تصنيف الضرائب إلى ضرائب مباشرة وضرائب غير مباشرة والنفقات العامة إلى نفقات منتجة ونفقات غير منتجة باستخدام تقنية نماذج الانحدار الذاتي ذات الفجوات، وأظهرت النتائج وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات، حيث أن النفقات غير المنتجة والضرائب غير المباشرة لها أثر حيادي على النمو الاقتصادي في المدى الطويل وكذلك في المدى القصير، النفقات المنتجة تؤثر إيجابيا ومعنويا على النمو الاقتصادي، الضرائب المباشرة تعيق النمو الاقتصادي، رأس المال البشري الذي تم التعبير عنه بواسطة معدل الالتحاق بالمدارس الثانوية يعزز نصيب الفرد من الناتج الداخلي الإجمالي، في حين أن أثر القوى العاملة على نصيب الفرد من الناتج الداخلي الإجمالي هو سلبي وغير معنوي.

### III. الطريقة والإجراءات:

سنحاول في هذا الدراسة بناء نموذج لقياس أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر مستخدمين في ذلك نموذج شعاع الانحدار الذاتي، ويتطلب هذا تحديد متغيرات النموذج بالإضافة إلى دراسة استقرارية سلاسل المتغيرات.

لذلك سنركز بداية على التعرف على طبيعة العلاقة بين المتغيرات المستخدمة في الدراسة ومعرفة اتجاه السببية بين هذه المتغيرات، ومن ثم دراسة استقرارية سلاسل المتغيرات وتقدير النموذج مع دراسة أثر الصدمات ودول الاستجابة. وتم اختيار متغيرات الدراسة بما يتوافق مع النظرية الاقتصادية والدراسات السابقة، فقد أثبت في إطار دراسة عديدة دور المتغيرات المكونة للنموذج المختار في تفسير العلاقة المدروسة، تشمل الدراسة على بيانات سلسلة زمنية سنوية تغطي الفترة (2000-2018)، وقد تم اختيار هذه الفترة طبقا لمعيار مدى توافر البيانات للمتغيرات محل الدراسة لكل سنوات فترة الدراسة، وقد تم الحصول على البيانات الخاصة بمتغيرات الدراسة من الديوان الوطني للإحصائيات ووزارة المالية، أما فيما يخص لوغاريتم هذه المتغيرات، قد أجري لغرض التحويل أي تصحيح "اللاتجانس" الممكن تواجده بين المتغيرات وهي: اللوغاريتم النفقات العامة بـ مليار دج (LDEP)؛ اللوغاريتم الإيرادات العامة بـ مليار دج (LRES)؛ اللوغاريتم الناتج الداخلي الخام بـ مليار دج (LPIB) كمتغير معبر عن النمو الاقتصادي.

### IV. نتائج الدراسة (التحليل والمناقشة)

#### 1. دراسة السببية:

إن دراسة السببية الموجودة بين المتغيرات تسمح لنا بصياغة صحيحة للسياسة الاقتصادية وهذا بمعرفة المتغيرات التي تساعد على تفسير ظاهرة معينة، كما أن معرفة اتجاهها يوضح العلاقة الموجودة بين المتغيرات الاقتصادية المستخدمة في الدراسة، زيادة على التأكد من مدى وجود علاقة تغذية مرتدة أو استرجاعية (Feedback) بين متغيرتين، وقد اعتمدنا في دراسة السببية على سببية غرانجر التي أعطى تطبيقها النتائج التالية:

#### الجدول رقم 01: نتائج اختبار السببية بين نمو الناتج الداخلي الخام والإيرادات العامة

Pairwise Granger Causality Tests  
Date: 01/31/20 Time: 07:08  
Sample: 2000 2018  
Lags: 1

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
LRES does not Granger Cause LPIB	18	8.21279	0.0118
LPIB does not Granger Cause LRES		0.50306	0.4890

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews9.

إن قيمة فيشر المحسوبة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5% لان  $(P=0.01 < 0.05)$  يعني نرفض فرضية العدم، في الشطر الثاني  $(P=0.48 > 0.05)$  نقبل فرضية العدم ومنه وجود علاقة سببية في اتجاه واحد أي الإيرادات تسبب الناتج الداخلي الخام في والناتج الداخلي الخام لا يسبب في الإيرادات.

### الجدول رقم 02: نتائج اختبار السببية بين النفقات العامة والإيرادات العامة

Pairwise Granger Causality Tests

Date: 01/31/20 Time: 07:10

Sample: 2000 2018

Lags: 1

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
LDEP does not Granger Cause LRES	18	2.11900	0.1661
LRES does not Granger Cause LDEP		0.12128	0.7325

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews9.

إن قيمة فيشر المحسوبة ليست ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5% لان  $(P=0.09 > 0.16)$  يعني تقبل فرضية العدم، في الشرط الثاني  $(P=0.73 > 0.05)$  تقبل فرضية العدم ومنه لا توجد علاقة سببية في اتجاهين أي في الإيرادات لا تسبب في النفقات والنفقات لا تسبب الإيرادات

### الجدول رقم 03: نتائج اختبار السببية بين النفقات العامة والدخل الخام

Pairwise Granger Causality Tests

Date: 01/31/20 Time: 07:12

Sample: 2000 2018

Lags: 1

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
LDEP does not Granger Cause LPIB	18	6.78310	0.0199
LPIB does not Granger Cause LDEP		4.52281	0.0505

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews9.

إن قيمة فيشر المحسوبة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5% لان  $(P=0.019 < 0.05)$  يعني نرفض فرضية العدم، في الشرط الثاني  $(P=0.050 < 0.1)$  نرفض فرضية العدم ومنه وجود علاقة سببية في اتجاهين واحد أي الناتج الداخلي الخام يسبب في النفقات والنفقات تسبب الناتج الداخلي الخام، بما أن هناك سببية ما بين المتغيرات هذا يدل على أن هناك تأثير متبادل بين متغيرات الدراسة.

### 2. دراسة استقرارية المتغيرات:

من أجل دراسة استقرارية السلاسل نقوم في البداية بملاحظة المنحنى فإذا كان الأخير يأخذ شكل موازي تقريبا لمحور الفواصل فهذا يوحي لنا مبدئيا بغياب التغير المنتظم في الاتجاه العام بدلالة الزمن أي أن السلسلة مستقرة، أما إذا كان المنحنى يأخذ اتجاه عام متناقض فهو مؤشر على وجود تغير منتظم في الاتجاه العام بدلالة الزمن أي أن السلسلة غير مستقرة وللتأكد على ذلك يتم الاستعانة باختبار ديكي فولر، حيث نقوم بتحديد درجة التأخير  $P$  وذلك بملاحظة Correlogram السلسلة عند المستوى، ومن ثم تحديد Les pics الخارجة عن مجال الثقة لدالة الارتباط الذاتي الجزئية (FPAC) ونتأكد من معنوية ذلك التأخير كان غير معنوي نختار أقل منه معنوية وصولا إلى  $P=0$  أي نستعمل اختبار ديكي فولر البسيط، ويمكن تلخيص خصائص ومميزات هذه المتغيرات في الجدول التالي:

**الجدول رقم 04: جدول يلخص خصائص ومميزات هذه المتغيرات**

LPIB	LDEP	LRES	
عدم وجود مركبة الاتجاه العام	عدم وجود مركبة الاتجاه العام	عدم وجود مركبة الاتجاه العام	الاتجاه العام
وجود الثابت	وجود الثابت	وجود الثابت	الحد الثابت
DS	DS	DS	نوعها
I(1)	I(1)	I(1)	درجة تكاملها

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews9.

و بعد دراسة استقرارية سلاسل المتغيرات المستخدمة توصلنا إلى أن السلاسل (النفقات العامة، الإيرادات العامة، الناتج الداخلي الخام) مستقرة بعد إجراء الفروقات من الدرجة الأولى.

**3. اختبار التكامل المتزامن:**

كما سبق وأن ذكرنا أنه توجد سلسلتين أو أكثر في تكامل متزامن إذا كانت متكاملة من نفس الدرجة وتتمو بنفس وتيرة الاتجاه على المدى الطويل.

و حتى نتأكد من إمكانية وجود تكامل متزامن قمنا باستعمال اختبار جوهنسون الناتج الداخلي الخام، النفقات والإيرادات لأنها متكاملة من نفس النوع I(1).

و حسب نتائج التي تحصلنا عليها مسبقا (أي اختبارات DF و ADF) وجدنا أن السلاسل التي تحتوي على مركبة الاتجاه العام وتحتوي على الحد الثابت في كلاهما (CE)، (VAR) وهذا الاختبار يتم على مجموعة من المراحل وهي:

**المرحلة الأولى:** تحديد درجة التأخير، من خلال أصغر قيمة مقابلة لمعيارى schwarz و akaike. عند تقدير نموذج VAR والنتائج موضحة في الجدول الموالي:

**الجدول رقم (5): نتائج اختبار درجة التأخير**

VAR Lag Order Selection Criteria						
Endogenous variables: LPIB LDEP LRES						
Exogenous variables:						
Date: 01/31/20 Time: 07:14						
Sample: 2000 2018						
Included observations: 16						
Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
1	18.15565	NA	6.48e-05*	-1.144456*	-0.709875*	-1.122202*
2	20.24486	2.611512	0.000170	-0.280608	0.588555	-0.236099
3	31.63146	9.963278	0.000175	-0.578933	0.724811	-0.512171

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews9.

أكدت كافة المعايير أن فترة الإبطاء المثلى هي (P=1).

### المرحلة الثانية: اختبار جوهنسون

في المرحلة السابقة وجدنا أن فترة الإبطاء المقبولة هي (P=1)، ومنه سنجري الاختبار بالاعتماد على الفرضية السابقة، غياب مركبة الاتجاه العام VAR ووجود الثابت في علاقة التكامل المتزامن CE، والجدول التالي يوضح النتائج المتوصل إليها:

### الجدول رقم (6): نتائج اختبار التكامل المشترك باستخدام طريقة جوهنسون للفترة (2000-2018):

Date: 01/31/20 Time: 07:15  
Sample (adjusted): 2002 2018  
Included observations: 17 after adjustments  
Trend assumption: Linear deterministic trend  
Series: LPIB LDEP LRES  
Lags interval (in first differences): 1 to 1

#### Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None	0.509795	17.06823	29.79707	0.6350
At most 1	0.213200	4.948396	15.49471	0.8143
At most 2	0.050008	0.872126	3.841466	0.3504

Trace test indicates no cointegration at the 0.05 level

\* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level

\*\*MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews9.

دلت نتائج تحليل التكامل المشترك التي تم الحصول عليها بأن الفرضية الصفرية القائلة بعدم وجود تكامل مشترك مقبولة بمستوى دلالة 5% ( $H_0: r=0/ H_1: r>0$ ) لأن إحصائية جوهنسون المحسوبة أصغر من القيمة الحرجة (  $\lambda(0)=17.06 < 29.79$ ) كما هو موضح في الجدول أعلاه، مما يدل على عدم وجود علاقة تكامل مشترك وهذا يعني ان المتغيرات المقترحة لا تتحرك معا في الفترة الزمنية الطويلة الأجل. ووفقا للنتائج المتحصل عليها نقوم بتقدير نموذج الأشعة الانحدار الذاتي (VAR).

#### 4. تقدير نموذج VAR:

قبل القيام بعملية التقدير يتم أولا اختيار درجة التأخير (P) كما يلي:

#### \* تحديد درجة تأخر المسار VAR:

قبل القيام بعملية التقدير يجب اختيار درجة P، ولقد حددناها سابقا في اختبار التكامل المتزامن، ومنه درجة التأخير المثلى هي (P=1) المقابلة لأصغر قيمة لكل من معياري لمعياري schwarz وakaike \* تقدير النموذج:

بعد اختيار درجة التأخير، تأتي مرحلة تقدير الشعاع VAR(1)، والتي يمكن القيام بها بطريقة المربعات الصغرى على جملة المعادلات، وعليه يمكن تلخيص نتائج التقدير في الجداول التالية:

**الجدول رقم (07): نتائج تقدير نموذج الأشعة الانحدار الذاتي (VAR(1) (المعادلة الأولى لـ LPIB)**

المعادلة الأولى لـ LPIB			
المتغير التابع LPIB	المعامل coeffi	احصاءة t.stat	احتمال Prob
LDEP(-1)	-0.080	-0.082	0.93
LPIB(-1)	-0.015	-0.058	0.95
LRES(-1)	1.207	0.9623	0.35
C	0.713	0.2325	0.81
R-Squared	0.5074	*** معنوية عند مستوى الدالة 5%	
Adj. R-Squared	0.4018	** معنوية عند مستوى الدالة 10%	
F.statistic	4.80		

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews9 والملحق رقم 01.

يبين الجدول أعلاه نتائج تقدير نموذج الأشعة الانحدار الذاتي، وقد بلغت قيمة معامل التحديد المصحح ( $R^2=0.5074$ ) وهو ما يدل على وجود توفيق النموذج ومقدرته في تفسير التغيرات في الناتج الداخلي الخام في الجزائر، حيث أن التغير في المتغيرات المستقلة من المحتمل ان تفسر 50.74% من التغيرات في المتغير التابع، كما أن قيمة إحصائية (F) والبالغة 4.80 توضح أن هناك علاقة ومعنوية عند مستوى الدلالة 5%، بين متغيرات النموذج المفسرة والناتج الداخلي الخام في الاقتصاد الجزائري.

نلاحظ من خلال النموذج عدم معنوية بعض معاملات التأخير مثل: LDEP(-1) معلمة النفقات العامة، ومعلمة الإيرادات العامة LRES(-1) ومعلمة معدل الناتج الداخلي الخام بإبطاء لسنة واحدة عند مستوى الدلالة 5% و 10% كانت معنوية عند مستوى الدلالة 5%، ونلاحظ ان وبإشارة معلمة الإيرادات موجبة (1.20) أي علاقة طردية تعني أي زيادة في الإيرادات بوحدة واحدة يؤدي إلى زيادة الناتج الداخلي الخام في الفترة الحالية (t).

**الجدول رقم (08): نتائج تقدير نموذج الأشعة الانحدار الذاتي (VAR(1) (المعادلة الثانية لـ LRES)**

المعادلة الأولى لـ LRES			
المتغير التابع LRES	المعامل coeffi	احصاءة t.stat	احتمال Prob
LDEP(-1)	0.230	1.25	0.22
LPIB(-1)	0.016	0.33	0.73
LRES(-1)	*** 0.661	2.79	0.01
C	0.715	1.23	0.23
R-Squared	0.9597	*** معنوية عند مستوى الدالة 5%	
Adj. R-Squared	0.9511	** معنوية عند مستوى الدالة 10%	
F.statistic	111.34		

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews9 والملحق رقم 01.

نلاحظ من الجدول أعلاه نتائج تقدير نموذج أشعة الانحدار الذاتي، قد بلغت قيمة معامل التحديد المصحح ( $R^2=0.9597$ ) وهو ما يدل على وجود توفيق النموذج ومقدرته في تفسير التغيرات في الإيرادات العامة في الجزائر، حيث أن التغير في المتغيرات المستقلة من المحتمل أن تفسر 95.97% من التغيرات في المتغير التابع، كما أن قيمة إحصائية F والبالغة 111.34 توضح أن هناك علاقة ومعنوية عند مستوى الدلالة 5%، بين متغيرات النموذج المفسرة والإيرادات العامة في الاقتصاد الجزائري.

نلاحظ من خلال النموذج عدم معنوية بعض معاملات التأخير مثل:  $LDEP(-1)$  معلمة النفقات العامة ومعلمة معدل الناتج الداخلي الخام بإبطاء لسنة واحدة عند مستوى الدلالة 5% و 10%، وجاءت إشارات المعاملات معنوية كما هو متوقع لها طبقا للنظرية الاقتصادية، فيما يخص معلمة الإيرادات العامة بإبطاء لسنة واحدة كانت معنوية عند مستوى الدلالة 5% وبإشارة موجبة (0.66) أي علاقة طردية تعني أي زيادة في الإيرادات العامة في الفترة السابقة ( $t-1$ ) بوحدة واحدة يؤدي إلى الإيرادات العامة في الفترة الحالية (t).

#### الجدول رقم (09): نتائج تقدير نموذج الأشعة الانحدار الذاتي $VAR(1)$ (المعادلة الثالثة لـ $LDEP$ )

المعادلة الأولى لـ $LDEP$			
احتمال Prob	احصاء t.stat	المعامل coeffi	المتغير التابع $LDEP$
0.01	5.24	***0.902	$LDEP(-1)$
0.06	2.04	**0.095	$LPIB(-1)$
0.78	-0.27	-0.061	$LRES(-1)$
0.36	0.93	0.508	C
		0.9781	R-Squared
		0.9734	Adj. R-Squared
		208.88	F.statistic

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews9 والملحق رقم 01.

من الجدول أعلاه، وقد بلغت قيمة معامل التحديد المصحح ( $R^2=0.9781$ ) وهو ما يدل على وجود توفيق النموذج ومقدرته في تفسير التغيرات في النفقات العامة في الجزائر، حيث أن التغير في المتغيرات المستقلة من المحتمل أن تفسر 97.81% من التغيرات في المتغير التابع، كما أن قيمة إحصائية (F) والبالغة 208.88 توضح أن هناك علاقة ومعنوية عند مستوى الدلالة 5%، بين متغيرات النموذج المفسرة والنفقات العامة في الاقتصاد الجزائري.

نلاحظ من خلال النموذج عدم معنوية بعض معاملات التأخير مثل:  $LRES(-1)$  معلمة الإيرادات العامة عند مستوى الدلالة 5%، في حين نجد باقي المتغيرات المفسرة معنوية عند مستوى المعنوية 5%، وجاءت إشارات المعاملات معنوية كما هو متوقع لها طبقا للنظرية الاقتصادية، ففما يخص معلمة الناتج الداخلي الخام بإبطاء لسنة واحدة كانت معنوية عند مستوى الدلالة 10% وبإشارة موجبة (0.062) أي علاقة طردية تعني أي زيادة في الناتج الداخلي الخام في الفترة ( $t-1$ ) بوحدة واحدة يؤدي إلى زيادة النفقات العامة في الفترة الحالية (t) وذلك لكون النفقات العامة (الإنفاق الحكومي) عنصر من عناصر الناتج الداخلي الخام، وتعد النفقات العامة أداة رئيسية في تسريع عملية النمو الاقتصادي، وذلك عن طريق إحداث معدلات متزايدة في نمو النفقات الاستثمارية التي تشكل الجزء كبير من الإنفاق العام، تتم إضافة طاقة إنتاجية جديدة للطاقة الموجودة، فإن الترابط الإيجابي بين النفقات العامة والنمو الاقتصادي، هو ما تأكده نظرية النمو

الداخلي بحيث أن الإنفاق الحكومي على البضائع الاستهلاكية والخدمات تؤثر بصورة أساسية في الاقتصاد من خلال الطلب الكلي في حين يؤثر الاستثمار الحكومي أيضا على الاقتصاد من خلال العرض الكلي، وإن الاستهلاك الحكومي يؤثر في النمو وبشكل سلبي، في حين إن الاستثمار العام له تأثير إيجابي في النمو طويل الأجل. ففيما يخص معلمة النفقات العامة بإبطاء لسنة واحدة كانت معنوية عند مستوى 5% وبإشارة موجبة (0.902) أي علاقة طردية تعني أي زيادة في النفقات العامة في الفترة السابقة (t-1) بوحدة واحدة يؤدي إلى الإيرادات العامة في الفترة الحالية (t).

#### تحليل دوال الاستجابة والتباينات:

##### - تحليل دوال الاستجابة

إن نماذج الانحدار الذاتي تمكنا من تحليل مختلف السياسات الاقتصادية الممكنة، وذلك من خلال إحداث صدمة في إحدى المتغيرات العشوائية، ثم دراسة أثر الصدمة على باقي المتغيرات المكونة لشع الانحدار الذاتي، إذن سنحاول أن نحدث صدمة في النموذج الأول ونرى مدى تأثير ذلك على المتغيرات المكونة للنموذج.

ومن خلال تطبيقنا لصدمة على LDEP بمقدار انحراف معياري واحد (0.093) في الفترة الأولى لاحظنا أن الاستجابة في المتغيرات كانت 0.021 بالنسبة ل LPIB، 0.041 ل LRES، وفي الفترة الموالية كان التغير كالتالي: 0.084 بالنسبة ل LDEP، 0.078 بالنسبة ل LPIB، 0.031 ل LRES في الفترة الثانية، ونلاحظ من خلال جداول الصدمات المدرجة في الملحق رقم 02 أن الصدمات تكون قوية في المراحل الأولى، ثم تتوّل إلى التلاشي مع مرور الزمن وهذا ما يظهر جليا من خلال منحنيات الصدمات.

وتطبيقا لصدمة LPIB بمقدار انحراف معياري واحد (0.592) في الفترة الأولى لاحظنا أن المتغيرات الأخرى بقيت على حالها في نفس الفترة، ولكن هناك تغير في هذه الفترة الموالية كالتالي:

-0.049 - بالنسبة ل LPIB، -0.007 - بالنسبة ل LDEP، 0.125 ل LRES في الفترة الثانية، ونلاحظ من خلال جداول الصدمات المدرجة في الملحق رقم 02 أن الصدمات تكون قوية في المراحل الأولى، ثم تتوّل إلى التلاشي مع مرور الزمن وهذا ما يظهر جليا من خلال منحنيات الصدمات.

وتطبيقا لصدمة LRES بمقدار انحرافي واحد (0.106) في الفترة الأولى كانت الاستجابة في LPIB بمقدار - 0.031 ولاحظنا أن المتغيرات الأخرى بقيت على حالها في نفس الفترة، ولكن هناك تغير في الفترة الموالية كالتالي:

-0.006 - بالنسبة ل LPIB، 0.021 بالنسبة ل LDEP، 0.080 ل LRES في الفترة الثانية ونلاحظ من خلال جداول الصدمات المدرجة في الملحق رقم 02 أن الصدمات تكون قوية في المراحل الأولى، ثم تتوّل إلى التلاشي مع مرور الزمن وهذا ما يظهر جليا من خلال منحنيات الصدمات.

##### - تحليل التباين

إن الهدف من تحليل التباين هو معرفة مدى مساهمة كل متغيرة في تباين خطأ التنبؤ، ومن خلال تحليل جدول التباين الملحق رقم 03 للمتغير LDEP نلاحظ أن تباين خطأ ل LDEP سببه 58.17% من قيم بواقها (تجديدها) والباقي راجع لتجديدها المتغيرات الأخرى.

نلاحظ أن LPIB تتسبب ب 91.30% بتباين الخطأ لتنبؤها وب 28.39% ل LDEP في حين ان LDEP تتسبب ب 58.17% في تباينها بينما ب 1.31% في تباين LPIB من هذا نستنتج أن أي صدمة في النفقات العمومية يكون لها أثر على نمو الناتج الداخلي الخام.

بالنسبة لـ LRES فإن الـ LPIB تتسبب بنسبة 9.34% بتباين خطأ لـ LRES في حين أن LRES تتسبب بنسبة 7.38% في تباين خطأ LPIB، ومنه نستنتج أن أي صدمة في معدل الإيرادات العامة لها تأثير إيجابي على نمو الناتج المحلي الإجمالي.

أما LDEP تتسبب بنسبة 14.32% في تباين خطأ لـ LRES في حين أن LRES تتسبب بـ 13.43% في تباين خطأ LDEP ومنه نستنتج أن أي صدمة في معدل الإيرادات العامة لها تأثير إيجابي على النفقات العمومية.

## **V. الخلاصة:**

حاولنا من خلال هذه الدراسة تحديد دور أدوات السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2018 وذلك بالاعتماد على أسلوب الاقتصاد القياسي من خلال دراسة استقرارية السلاسل باستعمال اختبارات جذر الوحدة، لنقوم بعد ذلك باختبار سببية غرانجر وتقدير نموذج شعاع الانحدار الذاتي، وقد توصلنا إلى النتائج والتوصيات التالية:

### **1- نتائج الدراسة:** تمثلت أهم نتائج الدراسة فيما يلي:

- عند معالجة أدوات السياسة المالية تبين لنا دورها الفعال في تعديل كل من الهيكل الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع فضلا على قدرتها على ترشيد استخدام الأموال العامة وتحقيق أقصى إنتاجية منها بالإضافة إلى الدور الذي تلعبه هذه الأدوات في التأثير على حجم العمالة والدخل ومستويات الأسعار ومن ثم النمو الاقتصادي العام؛
- تزايد النفقات العامة بشكل مستمر يفوق بكثير نسبة تزايد الإيرادات خاصة خلال الفترة 2001-2014 نتيجة تطبيق برامج استثمارية ذات أعباء مالية كبيرة؛
- نستطيع أن نستخلص أن النفقات العمومية تلعب دورا أكثر أهمية في سياق النمو، لأنها أعطت عدة اعتبارات، ففي حالة الجزائر نرى أن مساهمة النفقات الكلية لها أثر إيجابي على النمو . وكذلك الإيرادات العامة تأثرها إيجابي على النمو الاقتصادي؛
- تناقص حجم الإيرادات بعد سنة 2015 نتيجة انخفاض أسعار البترول في الأسواق العالمية ودخول البلاد في سياسة التقشف؛
- من خلال فحص استقرارية السلاسل الزمنية بواسطة اختبار ديكي فولر وجدنا أن السلاسل متكاملة من نفس الدرجة ( الدرجة الأولى)، وللتأكد من وجود علاقة توازنية بينهم على المدى الطويل قمنا بإجراء اختبار جوهانسون وأكدنا نتائج الاختبار على عدم وجود علاقة بينهم؛
- تبين من خلال اختبار السببية بين المتغيرات وجود علاقة سببية في اتجاهين بين الناتج الداخلي الخام والإنفاق العام، ووجود علاقة سببية أحادية الاتجاه بين الناتج الداخلي الخام والإيرادات العامة حيث أن الإيرادات العامة تسبب الناتج الداخلي الخام خلال فترة الدراسة، ثم قمنا بتقدير نموذج شعاع الانحدار الذاتي VAR؛
- من خلال نتائج الدراسة تظهر وجود تأثير إيجابي للنفقات العامة والإيرادات العامة على النمو الاقتصادي، أي كلما زادت هذين المتغيرين يزداد معهم الناتج الداخلي الخام.

### **2- التوصيات :**

- من أجل تحقيق الكفاءة والفعالية في استخدام الموارد العامة لا بد من إخضاع الإنفاق العام لمعايير الجدوى الاقتصادية؛

- ضرورة القيام بإجراء بحوث ودراسات لمعرفة أسباب تدني الحصيلة من الإيرادات غير الجبائية وإيرادات الجبائية العادية؛
- تشجيع الصادرات خارج المحروقات عن طريق منح مزايا وتشجيعهم على التصدير للخارج وبالتالي تقليل من الصدمات الخارجية؛
- يجب إعادة النظر في سياسة الإعفاءات الضريبية والجمركية والتأكد من عدم إقرار إعفاء دون أن يكون له مبرراته المالية والاقتصادية والاجتماعية قوية، خاصة في ظل الوضع الحالي لموازنة الدولة؛
- ان الوضعية الحالية التي يتميز بها الاقتصاد الوطني تتطلب حولا محددة بواسطة استعمال قدرات صناعية لم تستغل، وبعث الطلب عن طريق المشاريع الكبرى وإقامة مختلف أجهزة دعم الإنعاش؛

#### **VI. الهوامش والإحالات:**

- 1- Ahmad, K., & Wajid, S. (2013). What matters for economic growth in Pakistan : Fiscal Policy or Its Composition ? *Asian Economic and Financial Review* , pp. 196-215.
- 2-Johnson, h. (s.d.). on economic and society. chicao: university of Chicago.
- 3- دحماني م. ا. & ناصور ر. ع. (2012). النمو الاقتصادي واتجاه الإنفاق الحكومي. مجلة الاقتصاد والمناجمنت ، 23-1.
- 4- دراز ح. ع. (2000). مبادئ المالية العامة. الاسكندرية: مركز الاسكندرية للكتاب.
- 5- سهير محمود معتوق، وأمينة عزالدين عبدالله. (2000). المالية العامة. القاهرة: الدار الجامعية.
- 6- طارق الحاج. (2008). المالية العامة. الأردن: دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع.
- 7- طاوسي قندوسي. (2014). تأثير النفقات العمومية على النمو الاقتصادي "دراسة حالة الجزائر (1970-2012)". أطروحة دكتوراه في علوم التسيير. الجزائر: جامعة تلمسان.
- 8- عادل أحمد حشيش. (2006). أساسيات المالية العامة. الاسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر.
- 9- عبد الحميد عبد المطلب. (2000). النظرية الاقتصادية تحليل جزئي وكلي. الاسكندرية: الدار الجامعية للنشر والتوزيع.
- 10- عبدالمجيد قدي. (2005). المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراية تحليلية تقييمية. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- 11- عيسى محمد الغزالي. (2007). عجز الموازنة: المشكلات والحلول سلسلة دورية تعني بقضايا في الدول العربية. الكويت، 50-65.
- 12- محمد أريا الله. (2011). السياسة المالية ودورها في تفعيل الاستثمار -حالة الجزائر. رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية. جامعة الجزائر. 3.
- 13- محمد عباس محززي. (2008). اقتصاديات المالية. الجزائر: دار النشر ديوان المطبوعات الجامعية.
- 14- مصطفى حسين حسين. (2001). المالية العامة. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- 15- موراد تهتان، وسمية بن يحي. (2016). أثر صدمات السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر (1970-2013). مجلة الإحصاء والاقتصاد التطبيقي، الصفحات 152-162.
- 16- وجدي ح. (1988). المالية الحكومية والاقتصاد العام. الاسكندرية: دار الشروق.

الملاحق :

## الملحق رقم 01 : نتائج تقدير نموذج شعاع الانحدار الذاتي VAR

Vector Autoregression Estimates  
Date: 01/31/20 Time: 07:19  
Sample (adjusted): 2001 2018  
Included observations: 18 after adjustments  
Standard errors in ( ) & t-statistics in [ ]

	LPIB	LRES	LDEP
LPIB(-1)	-0.015485 (0.26284) [-0.05891]	0.016792 (0.04950) [0.33919]	0.095052 (0.04653) [2.04294]
LRES(-1)	1.207965 (1.25523) [0.96234]	0.661245 (0.23641) [2.79699]	-0.061356 (0.22220) [-0.27614]
LDEP(-1)	-0.080108 (0.97149) [-0.08246]	0.230452 (0.18297) [1.25949]	0.902147 (0.17197) [5.24600]
C	0.713451 (3.06773) [0.23257]	0.715680 (0.57778) [1.23866]	0.508146 (0.54304) [0.93575]
R-squared	0.507408	0.959774	0.978147
Adj. R-squared	0.401853	0.951154	0.973464
Sum sq. resid	4.909952	0.174170	0.153851
S.E. equation	0.592208	0.111538	0.104830
F-statistic	4.807039	111.3446	208.8808
Log likelihood	-13.84893	16.20195	17.31840
Akaike AIC	1.983214	-1.355773	-1.479822
Schwarz SC	2.181074	-1.157912	-1.281961
Mean dependent	9.410391	7.961638	8.310665
S.D. dependent	0.765721	0.504672	0.643531
Determinant resid covariance (dof adj.)		3.51E-05	
Determinant resid covariance		1.65E-05	
Log likelihood		22.48797	
Akaike information criterion		-1.165330	
Schwarz criterion		-0.571749	

الملحق رقم 02 : تحليل الصدمات ودوال الاستجابة

